

صلاح السقلدي: هل التستر السعودي على قتلة خاشقجي مستمرٌ حتى بعد الاعتراف؟ وما هو الشبه بين هذا الاعتراف والاعتراف بالانتهاكات باليمن؟



صلاح السقلدي

هكذا عودتنا معظم أنظمة الحكم العربية، بأزنها لا تنماع للحق ولا تكثرث لأي صوت عربي ومحلي ولا تعترف بجرمها إلا حين يشهر المجتمع الدولي العصاء بوجهها ويلوح بصولجان الابتزاز، ويهز بوجهها سوط الجألد.. وما واقعة مقتل الصحفي جمال خاشقجي وما يرافقها من محاولات سعودية للتملص والتهرب منها، والتي ظلت تبديه حيال قضيته وخضوعها بالتالي لهذه الضغوطات إلا واحدة من هذه الاساليب العربية المخادعة.

فمع أنها "السلطات السعودية" كانت تعرف ما جرى بالضبط - فقد ظلت تراهن عن حدوث معجزة تأتيها في أية مرحلة من مراحل القضية، وبالذات من البيت البيضاوي لتخرجها من تحت ركام عاصفة الضغوطات الدولية وبالذات الصادرة عن بعض المنظمات الحقوقية الجادة وبعض الدول الغربية التي تتمتع بشيء من الجدية ومن المواقف المستقلة التي يصعب ترغيبها بمغريات المصالح والثروات السعودية، أو ترهيبها بحجب عنها هذه المصالح، كما حدث مع كندا قبل أسابيع مجرد أن عبّرت هذه الأخيرة عن قلقها من وضع بعض المعتقلات السعوديات بالداخل السعودي.

فالرهان السعودي على البيت الأبيض كان رهانا منطقياً لمعرفة الرياض بطبيعة تفكير حاكم الادارة الأمريكية "ترامب" صاحب العقل المالي المحض، والمغرم بالثروة السعودية حتى الهيام. إلا ان الرجسـل وبرغم ما بذله ويبدله من جهد ومحاولات مضية لإخراج البقرة الحلوب من ورطتها الكبيرة إلا أن القضية

كانت أكبر من محاولاته ومن جشعه بكثير، خصوصاً بعد أن أضحت قضية رأي عام دولي يصعب على ترامب احتواءها بأكملها أو التفرد باستثمارها لوحده، كما يخطط لذلك، بل ويعلنها صراحة أن مثل هكذا قضية يجب ألا تحوّل دون تنفيذ اتفاقياته المالية الدسمة مع الرياض -وما يبذله من مساعٍ لتحسين صورة السلطات السعودية ليتسنى له بالأخير الطفر بمزيدٍ من الحليب، فالقيم الأمريكية بنظر ترامب ومن على شاكلته تنفزم حتى الاضمحلال أمام بريق مال وثروة هذه المملكة التي عليها أن تدفع جزيته لمن يحميها بحسب المنطق الترامبي النهم.

على كل حال هذا الاعتراف السعودي الصادر عن السلطات -على أهميته والذي أتى بعد تمذّب - إلا أن ما ورد فيه من عبارات يُعدُّ استمراراً صريحاً لنهج التستر على القتل - على افتراض ان الـ 18 شخص الذين تحدثت عنهم النيابة العامة ونقله عنها المصدر السعودي المسئول فجر السبت هم فقط المتورطون وليس جهات عُليا-. فحين تتبنى النيابة العامة -المفترضة- زعم المشتبه بهم وتقول أن "الوفاة" نتجت عن شجار بين المشتبه بهم وخالقجي، فهذا التوصيف هو تستر فاصح، فهو يريد أن تُكيف الجريمة على أنها وفاة غير عمد نتجت عن شجار طارئ افضى الى الوفاة. ثم ان المصدر استخدم كلمة وفاة ولم يستخدم كلمة قتل أو جريمة، وهذا يكشف بوضوح النية الى تميميع القضية ومسحها تماما. كما أنه أي المصدر والبيان المنسوب للنيابة أشار الى ما معناه أن الشجار تم بصورة تلقائية ودون أي ترتيب مسبق. ولم يوضح لنا هذا البيان أين جثة الضحية؟! ولا كيف أطمئن المصدر الى صحة كلام المشتبه بهم وتبناها وكأنها صادرة عنه، في ظل تغييب الجثة أو بالأحرى ما تبقى من أشلاء؟.

فهذه الجريمة يُراد لها سعوديا المسخ والتميميع كما أسلفنا، منذ اول لحظة، فاخترال الجناة ببضعة اشخاص من بينهم سائق القنصلية دفاعاً عن الرأس الكبير أو الرؤوس الكبيرة التي أمرت وتستر على الجريمة يشير الى ذلك. فهل يُعقل أن لا يكون رأس النظام الذي يرصد حركات الناس وسكناتهم وتغريداتهم بل ويحاسيهم على عواطفهم على علم بهكذا عملية بهذا الحجم وبهذه الحساسية؟، ونحن هنا لا نتحدث عن مقتل مواطن سعودي معارض عادي، ولا فقط عن صحفي بحجم جمال خاشقجي يكتب بكبريات الصحف العالمية، بل نتحدث عن مواطن أمريكي، وكلنا نعلم ماذا يعني أسم أمريكا بالنسبة لصانع القرار السعودي، فهل سيتخذ 18 وضباط مثل هكذا عملية دون أمر أو إيعاز من الدوائر العليا؟. مستحيل.

على كل حال ستعتمد السلطات السعودية الى سلاحها الأمضى الذي تستخدمه كلما أزمةٌ أزمتٌ بوجهها للخروج من هذه الورطة، وهو سلاح المال والثروة، الذي يفعل له مفعول السحر عن الكثير من دول العالم وحكامه وبعض منظماته الحقوقية.. وقد نجحت الرياض فعلاً بهكذا سلاح بمواجهة كثير من محنها، وفي اليمن على وجه التحديد... ففي هذا البلد الفقير الذي تسحقه الحرب والعواصف العسكرية منذ قرابة أربعة أعوام وقعت السعودية بورطات قتل المدنيين بقذائف طائراتها، مما أوقعها بمآزق كثيرة سرعان ما تخلصت منها بسلاح المال والنفط عند أهل الحل والعقد الدوليّين. فبرغم تمنع اعترافها بكثير من الحوادث الدامية إلا أنها بالأخير كانت ترصخ للاعتراف بالجريمة على وقع الضغوطات والابتزازات الدولية، وأمام

التقارير الحقوقية الجادة، قبل أن تسعى الى تمييزها والتقليل من كارثيتها كالعادة تحت ضباية ومفردات مشابهة لكثيرا مما ورد في بيان الاعتراف بجريمة قتل خاشقجي: (سنحقق بالأمر.. سنقدم المشتبه بهم الى التحقيق والمسائلة.. سنعيد تقييم عملنا وتصحيح قواعد الاشتباك...).مع فارق ان قضية خاشقجي تم تقديم بضعة كباش فداء للتغطية على الرؤوس الكبيرة بينما في اليمن لم يقدم ولا كباش فداء واحد، برغم حجم المآسي وعدد الضحايا المهول .

وحيث نقول أن ثم كباش فداء تم تقديمها بقضية خاشقجي فنحن نستند على دليل طرد المشتبه بهم من مناصب قبل ادانتهم – على افتراض ان هناك ستكون محاكمة وعقوبات- فهذا الطرد المسبق يشير الى ان هؤلاء هم الجناة على كل حال, إن لم نر جديد من الطرف السعودي على وقع ضغوطات دولية بالمراحل القادمة.

*صحافي من اليمن-عدن.-.